

Distr.: General
22 December 2014
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة وضع المرأة

الدورة التاسعة والخمسون

٩-٢٠ آذار/مارس ٢٠١٥

متابعة نتائج المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة والدورة
الاستثنائية للجمعية العامة المعنونة "المرأة عام ٢٠٠٠:
المساواة بين الجنسين والتنمية والسلام في القرن الحادي
والعشرين"

بيان مقدّم من "سفيريغس كفينولوبي" (جماعة الضغط النسائية السويدية)،
وهي منظمة غير حكومية ذات مركز استشاري لدى المجلس
الاقتصادي والاجتماعي*

تلقى الأمين العام البيان التالي الذي يجري تعميمه وفقا للفقرتين ٣٦ و ٣٧ من قرار
المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٣١/١٩٩٦.

* هذا البيان صادر دون تحرير رسمي.



الرجاء إعادة استعمال الورق



بيان

منذ اعتماد منهاج عمل بيجين في عام ١٩٩٥، شهد العالم تحولات هامة تؤثر في النساء بصورة تختلف عن تأثيرها على الرجال. ومع ذلك، فلم يزل للفقر وجه امرأة. ولم تنزل الحركة النسائية تطالب بالحقوق في المشاركة في جميع جوانب صنع القرار، وبأن تؤخذ تجارب النساء ومعارفهم في الحسبان في المفاوضات الدولية، والسياسات الوطنية، والبحوث المعنية بالأنظمة الاقتصادية والاجتماعية. ويمثل احترام حقوق المرأة الإنسانية والمساواة بين الجنسين مكونين رئيسيين من مكونات التنمية المستدامة على الصعيد العالمي.

وقد انخرطت الحركة النسائية في بلدان الشمال الأوروبي، وفي طليعتها سفيرغس كفينولوبي، في عملية موسعة لاستعراض التحديات النسوية في خطة التنمية الجديدة، نُوجت في حزيران/يونيه ٢٠١٤ بالمؤتمر الإقليمي المسمى بمتمتدى مالمو لبلدان الشمال الأوروبي والذي عُقد تحت عنوان "الأعمال الجديدة في مجال حقوق المرأة". وأسفر المتمتدى عن وثيقة ختامية تحتوي على تحليلات ومطالب بتحويل منهاج عمل بيجين إلى واقع في بلدان الشمال الأوروبي. وصيغت الوثيقة من خلال مناقشات مستفيضة على مستويات عدة، استناداً إلى منهاج عمل بيجين واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. وتودُ سفيرغس كفينولوبي أن تركز على خمسة مجالات رئيسية تطرقت لها الوثيقة الختامية المعنونة "اتفاقات ومطالب نسوية".

النساء والفقر: الاقتصاد النسوي - التنمية الاقتصادية والاجتماعية

لم تنزل الأهداف الاستراتيجية المتعلقة بالمرأة والفقر في منهاج عمل بيجين تحظى بأهمية محورية في العمل على الصعيد العالمي. ونحن نطلب إجراء بحوث حول الكيفية التي تعزز بها مبادئ الاقتصاد الكلي ونماذجه من عدم المساواة، وحول كيفية تكييف النماذج لإدماج البعد الجنساني فيها، من أجل إيجاد مجتمع عادل ومستدام.

ويدرس الاقتصاد النسوي والبحوث النسوية حياة النساء والرجال اليومية وظروفهم المعيشية على اختلافها، سعياً إلى إيجاد توازن بين الوظائف الإنتاجية والإنجابية في المجتمع. ونؤكد أنّ المساواة بين الجنسين عامل حاسم في نجاعة التنمية الاقتصادية والاجتماعية والمستدامة. وقد حان الوقت لكي تفي الحكومات بما التزمت به في بيجين. ولكي تُراعي الحكومات المنظور الجنساني في سياساتها الاقتصادية فإنّ عليها أن تقوم بما يلي:

- الأخذ بالميزنة المراعية للمنظور الجنساني عند وضع الموازنات الوطنية، وضمان قياس النتائج وإعلانها.

- الحرص على أن تكون أعمال الرعاية التي تؤدَّى دون مقابل مبيّنة في الحسابات الوطنية، وأخذ هذه الأعمال في الاعتبار في النماذج الاقتصادية.
- تعزيز استقلالية النساء وحقوقهم الاقتصادية، بما في ذلك إمكانية الحصول على عمل مقابل أجر في ظل ظروف عمل مُرضية.
- وضع الإجراءات اللازمة للتقليل من التفاوت في الدخل بين النساء والرجال.
- الحرص على تحليل الأزمات الاقتصادية العالمية من منظور جنساني من حيث أسبابها وتبعاتها.

الصحة

إنّ الأهمية التي يحظى بها الجنس والنوع فيما يتعلق بالصحة والمرض والعلاج معروفة جيّداً، إلا أنّها لم تُبحث بالقدر الكافي لتحقيق رعاية صحية متساوية للجميع. ويتعين ضمان الأخذ بمنظور جنساني في جميع أنشطة الرعاية الصحية، وأن تُقدّم الخدمات مع إيلاء الانتباه للسلامة البدنية للنساء.

كما نطالب بتقديم مستوى جيّد من المشورة لكل من النساء والرجال فيما يخص الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية. وحق النساء في اتخاذ ما يرين من قرارات بشأن أجسادهن وحياتهن الجنسية وبشأن الحمل من الركائز التي يقوم عليها المجتمع الذي تسوده المساواة بين الجنسين. وفيما يُتوسع في القيود على حقوق الإجهاض، يتبيّن من التجربة أنّ فرض الحظر على الإجهاض لا يؤدي إلى تقليل عدد حالات الإجهاض، وإنما يؤدي إلى زيادة خطورتها.

- تخصيص الموارد للبحوث الصحية التي تراعي الفروق بين الجنسين، بما يؤدي إلى المساواة بين الجنسين في تشخيص المرض وفحصه وعلاجه ورصده.
- وضع أنظمة رعاية صحية وإجراءات قضائية تراعي تجارب النساء فيما يخص الاغتصاب والاعتداء الجنسي والعنف الجنسي، على نحو يضمن احترام سلامة الفرد البدنية وحقوقه القانونية.
- ضمان تقديم التربية الجنسية إلزامياً وبمستوى جيّد، وإمكانية الوصول إلى وسائل منع الحمل الحديثة، والرعاية الآمنة أثناء الحمل والولادة، فضلاً عن حق كل امرأة في التمتع بالصحة والحقوق الجنسية والإنجابية.

العنف ضد المرأة

ليس التحرش الجنسي والاعتداء الجنسي، والاغتصاب، والعنف النفسي والجسدي، وتشويه الأعضاء التناسلية، والزواج القسري، والبغاء، والاتجار بالنساء إلا بعضاً من الأعمال الإجرامية التي تُرتكب ضد النساء والفتيات في جميع أنحاء العالم. وللعنف ضد المرأة آثار على حقوق الإنسان والديمقراطية والصحة العامة والمساواة بين الجنسين، ويجب أن يكون شاغلاً رئيسياً لكل المجتمعات والأمم. ونسترعي الانتباه إلى حملة الأمين العام "قولوا لا - اتحدوا لإنهاء العنف ضد المرأة"، ونحث الدول الأعضاء على الترويج للحملة وتنفيذها على الصعيد الوطني.

- الوقوف على الأسباب الجذرية للعنف ضد النساء والإيذاء الذي يتعرضن له في مختلف المجتمعات، ووضع خطط عمل وطنية مع تحديد أهداف تلك الخطط بوضوح وتخصيص الموارد الكافية لها، بغية حماية حقوق المرأة على نحو قاطع، بما في ذلك توفير الملاجئ لإيواء النساء.

وتلاحظ سفير يغس كفينولوبي بعين القلق المحاولات الرامية إلى تخفيف حدة اللغة المستخدمة في المنظمات الدولية بشأن بغاء النساء والفتيات. فنحن نعتبر شراء الخدمات الجنسية من ضروب العنف ضد المرأة. وفي عام ١٩٩٩، اعتمدت السويد قانوناً لمكافحة الطلب على البغاء، فيما عُرف على الصعيد الدولي بنموذج الشمال الأوروبي. ويجرم هذا القانون شراء الخدمات الجنسية، كما يوفّر للشرطة والنيابة العامة أدوات لمكافحة الاتجار بالبشر. وقد أسفر القانون عن تغيير جذري في المواقف إزاء شراء الجنس في السويد. واعتمدت النرويج نهجاً مشابهاً، ووسّعت من نطاق تطبيقه ليشمل البغاء الذي يرتكبه مواطنو النرويج خارج الحدود الوطنية. واعتمد البرلمان الأوروبي في شباط/فبراير ٢٠١٤ "قرار هنيبول" الذي يسلّم بأنّ البغاء يشكل انتهاكاً لحقوق الإنسان والكرامة الإنسانية، ويمثّل عقبة أمام تحقيق المساواة بين النساء والرجال.

- على جميع البلدان أن تنشئ مقررًا وطنياً مستقلاً معنياً بالبغاء والاتجار بالبشر ليعمل عن كثب مع المجتمع المدني، ولا سيما المنظمات النسائية.
- وضع تشريعات تجرم شراء الخدمات الجنسية ولا تجرم بيعها، ودعم الضحايا من خلال توفير استراتيجيات مُحكمة للإقلاع عن البغاء وتعزيز قدرات الشرطة والقضاء على ملاحقة مشتري الجنس والقوادين ومكافحة الجرائم الجنسية المنظمة.
- ويساورنا القلق أيضاً إزاء الزيادة التي يشهدها تأجير الأرحام، بما يشكل انتهاكاً للسلامة البدنية والكرامة وحقوق الإنسان، وكذلك لحق الطفل. ومن الملح أن تقوم الأمم المتحدة بدراسة

الأساس الذي يمكن الاستناد إليه من منظور حقوق الإنسان لنبذ تلك الممارسات، وأن تُرسى ذلك الأساس.

- ونطالب بتعيين مقرر خاص دولي معني بتأجير الأرحام، ليضطلع بتقييم مدى الاستغلال التجاري لأجساد النساء وإرساء مبادئ حقوق الإنسان الأساسية فيما يخص حماية حقوق المرأة والطفل في حالات تأجير الأرحام.

البيئة وتغير المناخ والتنمية المستدامة

إنّ التغير البيئي وتغير المناخ هما أكبر تحديين يواجهان العالم. ولا بد من إشراك المرأة في تحديد الاحتياجات ومناقشة الحلول، ولا بد من مشاركتها في اتخاذ القرار. ولا بد أيضاً من إيلاء الأولوية لإجراء البحوث بشأن عواقب التغير المناخي على النساء. وهناك مسائل متنوعة جميعها تقتضي مشاركة المرأة في البحث عن حلول لها، بدءاً من إنتاج الغذاء، وإمكانية الحصول على الغذاء والماء والطاقة، والحد من أخطار الكوارث، ومروراً بإدارة الموارد، وانتهاءً بالابتكارات التي تحدّ من الأثر البيئي في مجالي النقل والتكنولوجيا. وتعاني المرأة من نقص تمثيلها في جميع المجالات وعلى جميع مستويات العمليات السياسية واتخاذ القرار فيما يخص التنمية المستدامة. وكثيراً ما تقع على عاتق فرادى النساء مسؤولية التعامل مع الملوثات والانبعاثات البيئية ومع آثارها على صحة الإنسان وعلى المجتمع. وتقتضي التنمية المستدامة نهجاً شاملاً متضمناً للمنظور الجنساني على أساس الظروف البيئية والاقتصادية والاجتماعية.

- ضمان مشاركة المرأة السياسية وفي صنع القرار في العمليات البيئية والمناخية. وينبغي أن يكون نصيب المرأة ٥٠ بالمائة من المشاركين في أي مفاوضات بشأن تغير المناخ أو التنمية المستدامة أو الحد من أخطار الكوارث.
- وضع آليات رقابية دولية للقضاء على الملوثات البيئية وتحميل الملوثين الثمن. تيسير تنمية الاقتصاد الأخضر وفرص العمل الخضراء.
- حماية صحة المرأة وحقوقها الجنسية والإنجابية أثناء الكوارث البيئية والمناخية، ومنع ممارسات العنف والاتجار بالبشر التي تستهدف النساء والأطفال أثناء الكوارث الطبيعية.

التكنولوجيا ووسائل الإعلام الجديدة

تخطى مشاركة النساء وتمثيلهن في وسائل الإعلام على قدم المساواة مع الرجال بأهمية قصوى في تشكيل الخطاب الديمقراطي.

فالتطورات التكنولوجية السريعة توسّع من نطاق الفرص، ولكنها في الوقت ذاته تزيد من التفاوت في المشاركة بين النساء والرجال. وقد أدّى عدم اعتماد سياسات لتنظيم شبكة الإنترنت إلى زيادة مستوى العداء والتحرش ضد النساء النشطات على وسائط الإعلام الاجتماعية، الأمر الذي يهدّد بإسكات صوت المرأة في المجال العام.

ويساورنا قلق عميق إزاء تصوير المرأة في قوالب نمطية ومتحيزة في وسائط الإعلام، وهو ما يعزّز النظر إلى النساء باعتبارهن أدوات للجنس ويحط من شأن الدور الذي يقمن به في المجتمع. فهذه القوالب تنتقص من احترام حقوق المرأة الإنسانية ويمكن الربط بينها وبين العنف ضد المرأة. والزيادة الهائلة في المواد الإباحية وفي المواد التي تروج للولع الجنسي بالأطفال على شبكة الإنترنت تنعكس آثارها على الفتيات والفتيان، والنساء والرجال، وتؤثر بالسلب على المساواة بين الجنسين في سياق أوسع.

- وضع نماذج لمشاركة المرأة وتمثيلها تمثيلاً غير نمطي في وسائط الإعلام العامة وتنفيذ تلك النماذج، بحيث يمكن أن تستخدمها أيضاً الجهات الفاعلة في وسائط الإعلام التجارية.

- وضع تشريعات لمكافحة المواد الدعائية المتحيزة جنسياً وإلزام صناعة الإعلان بتقديم المعلومات عن أي تلاعب في الصور الفوتوغرافية.

دراسة تأثير المواد الإباحية فيما يتعلق بالمساواة بين الجنسين والتدابير القانونية اللازمة للحد من انتشار المواد الإباحية على شبكة الإنترنت.